تعرف على بنود مسودة قانون الخدمة الإلزامية



نخيل نيوز ـ متابعة

كشفت لجنة الأمن والدفاع النيابية، اليوم الأحد، عن أبرز بنود مسودة قانون الخدمة الإلزامية.

وقال عضو اللجنة خالد العبيدي في تصريح: ان "طرح قانون الخدمة الالزامية في هذا الوقت مهم وضرورة وطنية قصوى، ويعتبر رافداً من روافد الجيش العراقي يمكن ان يعوض النقص في الموارد البشرية خلال السنوات الماضية".

واوضح ان "بنود القانون مهمة جداً، خاصة ما يتعلق بمدة الخدمة العسكرية والرواتب للمكلفين"، مشيرا الى ان "القانون سيقرأ قراءة اولى اليوم داخل مجلس النواب العراقي، وهذا لا يعني عدم وجود ملاحظات، بل هناك ملاحظات كثيرة سيتم معالجتها ودراسة جميع مواد القانون بالتفصيل، ولن يقر القانون ما لم تقبل به الجهة المستفيدة وهي وزارة الدفاع العراقية".

واضاف ان "هناك جلسات حوارية ونقاشات ستعقد مع المختصين في وزارة الدفاع لمعالجة جميع الملاحظات"، لافتا الى ان "العمر المشمول في القانون يتراوح بين 18 الى 45 عاماً، الا ان هناك نقاشات لتقليله الى 30 او 35 عاماً بهدف استقطاب فئة الشباب والاستفادة من قدراتهم".

وذكر ان "مدة الخدمة في مقترح القانون حددت بسنة ونصف لغير الحاصلين على شهادة، وقد تقل او تزيد بحسب متطلبات وزارة الدفاع، فيما تكون سنة واحدة لحملة الاعدادية والبكالوريوس، و6 اشهر للماجستير، و3 اشهر للدكتوراه، وهذه المدد ليست قطعية وقابلة للتعديل"، موضحا ان "الرواتب ستوازن وفق احتياج الجيش العراقي ومن خلال موازنة وزارة الدفاع، اذ يمكن تحويل مبالغ التطوع لتغطية اعداد اكبر من المكلفين، لان رواتبهم ستكون اقل من رواتب المتطوعين الذين يتقاضون مخصصات اضافية".

واكد ان "القانون يتضمن ايجابيات عديدة، ابرزها معالجة البطالة وتعزيز التكاتف الاجتماعي وترسيخ الانضباط لدى الشباب"، منوها ان "ديباجة القانون تؤكد الضرورة الوطنية القصوى، بما يسهم في تحقيق التلاحم الوطني بين ابناء المحافظات المختلفة ودعم وزارة الدفاع والجيش العراقي".

وتابع ان "القانون مقترح من الحكومة وموجود في مجلس النواب منذ سنوات، وكان يطرح ويسحب بسبب بعض الخلافات، الا ان رئاسة مجلس النواب قررت ادراجه ضمن جدول اعمال جلسة اليوم، مع وجود متابعة حثيثة لتشريعه"، مبيناً ان "هناك اتفاقاً مع جميع رؤساء الكتل السياسية على عرض القانون".